اقتصاد

المغرب: معركة حول سعر الخبز

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أعلنت الفيدرالية المغربية للمخابز والحلويات في بيان عن تحررها من الالتزام بالثمن المرجعي لبيع الخبز المدعم، معتبرة أنه أضحى محرراً يخضع لقانون العرض والطلب، معللة ذلك بكون المخابز لا تتلقى أي دعم من الدولة. الفيدرالية التي تشكلت في 2017، تذهب إلى أنه لا يوجد أي اتفاق بين الحكومة والمخابز والمطاحن من أجل الحفاظ على سعر رغيف الخبز المصنوع من دقيق القمح اللين في حدود 1,2 درهم (الدولار = نحو 10 دراهم). ذلك القرار دفع الجامعة الوطنية للمخابز والحلويات إلى إصدار بيان مساء السبت، تدين فيه قرار تلك الفيدرالية، معتبرة أن مصدري بيان تحرير ثمن الخبز العادي من الدقيق اللين هدفهم «الابتزاز والفتنة». الحسين أزاز، رئيس الجامعة الوطنية للمخابز والحلويات، التي تعتبر نفسها المخاطب الوحيد للدولة، يؤكد في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه لم يتخذ قراراً من أجل الزيادة في سعر الخبز الذي تدعمه الدولة. ويشدد أزاز الذي يرأس الجامعة التي كانت تمثل المهنيين منذ أربعينيات القرن الماضي أن الخبز الذي تدعمه الدولة لا يمكن أن يتغير سعرة بقرار من أرباب المخابز، معتبراً أن ذلك النوع من الخبز «خط أحمر».

وتؤكد الجامعة أنها «ما زالت على العهد بخصوص الإبقاء على ثمن الخبز العادي المحدد ثمنه في 1,20 درهم، مشددة على أن ذلك يعبر عن الحرص على السلم الاجتماعي والأمن الغذائي. ويشير أزاز إلى أن الدعم الذي توفره الدولة عبر صندوق المقاصة لقنطار القمح اللين الموجهة لتوفير الخبز المدعم، يصل إلى 20 دولاراً.

ويوضح أن قنطار القمح الذي يبلغ سعره حاليا في السوق 55 دولاراً يسلم من المطاحن للمخابز بسعر 35 دولاراً، إذ يأتي الفرق على شكل دعم من صندوق المقاصة. ولاحظت «العربي الجديد» أن سعر الخبز المدعم في الدار البيضاء والرباط لم يتغير، وهو ما يؤكده، في تصريح لـ«العربي الجديد»، الفاعل في قطاع المخابز، الحاج لحسن أوتنغرين، الذي يشير إلى أن المخابز لم تتوصل بقرار مصادق عليه من قبل السلطات حول هذا الموضوع. ويشير أوتنغرين الذي يعمل في القطاع على مدى عقود إلى أن أي قرار بهم سعر الخبز المدعم في الظرفية الحالية غير وارد، خاصة أن الأسر تشتكي من ارتفاع أسعار الوقود والعديد من السلع. ويحدد القانون وزن الخبز المحدد سعره بـ1,2 درهم بـ200 غرام، غير أن مخابز تعمد إلى خفض ذلك الوزن إلى حوالي 160 غراماً بدعوى ارتفاع التكاليف التي يتحملونها. وغضت الحكومة، قبل سنوات، الطرف عن لجوء مخابز إلى خفض وزن الخبز، وذلك تفادياً للزيادة في سعره ما يثير مشاعر الغضب لدى الأسر المغربية. ويتذكر الكثير من المغاربة الأحداث والاحتجاجات التي عرفتها مدينة الدار البيضاء في عام 1981، والتي نجمت عن الزيادة في أسعار الخبز من قبل الحكومة آنذاك. وكان سعر الخبز من بين أهم المحاور التي تناولتها دراسة أعدت من قبل مكتب دراسات، بهدف وضع استراتيجية لقطاع المخابز، الذي يشتكي من ارتفاع تكاليف الخبز.

ارتفاع الطلب على السيارات الصديقة للبيئة

شهدت شركتا هيونداي موتور وكيا تجاوز إجمالي مبيعات سياراتهما الصديقة للبيئة 3 ملايين وحدة، حسبما أظهرت بيانات الصناعة أمس الأحد، بعد 13 عاماً من بدء طرح السيارات الهجينة. وقد باعت أكبر شركات صناعة السيارات في كوريا الجنوبية والشركة التابعة لها 393,509 سيارات صديقة للبيئة، بما في ذلك السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية بالكامل، في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مايو/ أيار من هذا العام، مما رفع مبيعاتها التراكمية إلى 3,01 ملايين وحدة وفقًا للبيانات. وقد ظلّ الطلب على السيارات الصديقة للبيئة مرتفعاً رغم الاضطرابات التي شهدتها سلاسل التوريد العالمية ونقص الرقائق. وقد سجلت «هيونداي» و«كيا» انخفاضاً بنسبة 5,9% على أساس سنوي في مبيعات السيارات. أما مبيعاتهما من السيارات الصديقة للبيئة فقد قفزت بنسبة 42,6%.

(الأناضول)

أخبار

«بيتكوين» تفقد 50% من قيمتها خلال العام

تراجعت العملة الافتراضية الأبرز «بيتكوين» في تعاملات، الأحد، دون مستوى 20 ألف دولار للجلسة الثانية، وسط مخاوف من هبوط أكبر خلال الأسبوع الجاري. وفقدت «بيتكوين» 50% من قيمتها خلال العام الجاري، وتراجعت دون مستوى الـ18 ألف دولار جلسة السبت لتصل الى 17593 دولاراً، قبل أن تقلص بعضا من خسائرها في تعاملات الأحد. يأتي تراجع «بيتكوين» بالتزامن مع موجة نزوح من الاستثمارات عالية المخاطر كالعملات المشفرة، واسواق الاسهم والسندات، والتحوط بشراء الدولار تخوفاً من حدوث ركود أميركي. وبلغت القيمة السوقية للبيتكوين في التعاملات المبكرة الاحد 349,9 مليار دولار. بينما بلغت قيمة للعملات الافتراضية حول العالم في التعاملات الصباحية، الأحد، 853,8 مليار دولار.

تراجع عدد فروع البنوك السعودية

وفق أرقام رسمية سعودية تراجع عدد الفروع التابعة للقطاع المصرفي، بسبب قيام بعض البنوك بإغلاق بعض الفروع التي لا تمثل لها قيمة مضافة أو لا تحظى بإقبال جماهيري، وبحسب الأرقام بلغ عدد فروع البنوك العاملة في السعودية 1932 فرعاً بنهاية الربع الاول من 2022، مقابل 1945 فرعا بنهاية 2021 بانخفاض 13 فرعا. ويعد عدد فروع البنوك السعودية بنهاية الربع الاول من العام الحالي الأدنى منذ 2014 حيث بلغ آنذاك 1909 فروع. وتم افتتاح فرعين جديدين للبنوك خلال الربع الأول 2022 مقابل إغلاق 15 فرعاً، حسب النشرة الأخيرة التي أصدرها البنك المركزي السعودي «ساما».

«أوبك»: هدفنا استقرار السوق وليس خفض الأسعار

قال محمد باركيندو الامين العام لمنظمة أوبك السبت للصحافيين إنّ الهدف المشترك بين «أوبك» وشركائها هو استقرار السوق وليس خفض الأسعار أو رفعها. ورداً على سؤال عما إذا كانت إعادة 9,7 ملايين برميل يوميا إلى السوق وفقاً لقرار أوبك+ الاخير ستساعد في خفض أسعار النفط، قال: «لا يمكننا ان نملي على السوق ما يفعله» مشيراً إلى انّ مهمة تحقيق التوازن بين العرض والطلب باستمرار تقع على عاتق جميع المنتجين.

«إيني» الإيطالية تساهم في تطوير حقل غاز قطري ضخم

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أعلنت قطر للطاقة، أمس الأحد، اختيار شركة إيني الإيطالية شريكاً أجنبياً للمساهمة في تطوير أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم. وقال وزير الطاقة القطري ونائب رئيس مجلس إدارة شركة «قطر للطاقة» سعد بن شريدة الكعبي إن إيني انضمت لشركة «توتال إنرجيز» الفرنسية الحاصلة على حصة نسبتها 6,25 بالمائة في مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي البالغة كلفته 28 مليار دولار. وأعلنت قطر للطاقة يوم الأحد الماضي اختيارها شركة توتال إنيرجي الشريك الأول لها في مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي، أكبر مشروع منفرد في تاريخ صناعة الغاز الطبيعي المسال. وأضافت أن مشروع توسعة الحقل سيرفع إنتاج دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنوياً إلى 110 ملايين طن سنوياً، وإلى 126 مليون طن سنوياً بحلول عام 2027. ويستخدم هذا المشروع الذي يتوقع أن يبدأ الإنتاج قبل نهاية عام 2025، أعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة، بما في ذلك التقاط وحجز الكربون، الهادفة إلى خفض بصمة المشروع الكربونية الإجمالية إلى أدنى مستويات ممكنة. ويأتي اتفاق إيني بعد أيام من خفض روسيا الإمدادات لإيطاليا. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في مشروع الغاز الطبيعي المسال هذا في 2026. وسيساعد قطر على زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 60 بالمائة بحلول عام 2027، على ما أفاد الرئيس التنفيذي لـ«توتال إنرجيز» باتريك بويان الأسبوع الماضي. وسجلت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال، ارتفاعاً قياسياً خلال شهر إبريل/ نيسان الماضي، تجاوز من حيث القيمة نسبة 107%، ووصل إلى 43,5 مليار ريال (11,9 مليار دولار)، مقابل 21 مليار ريال قبل عام. وأدى ذلك إلى رفع فائض قطر التجاري الشهري إلى نحو 34,2 مليار ريال، كذلك تجاوزت صادرات الوقود القطري شديد التبريد في نهاية إبريل حاجز الـ7,5 ملايين طن متري، متخطية الولايات المتحدة، وفقاً لوكالة «بلومبيرغ». وتصدرت الهند قائمة مستوردي الغاز القطري بأكثر من 886 ألف طن، تليها باكستان بـ599 ألفاً، وكوريا الجنوبية بـ526 ألفاً، والمملكة المتحدة بـ408,6 آلاف، والصين بـ390 ألفاً، وإيطاليا بـ341 ألفاً.

استثمروا في الأصول وابتعدوا عن «الكاش»

مصطفى عبد السلام

يمرّ اقتصاد العالم بفترة عصيبة، حيث تتجمع عدة أزمات، تضخم جامح، نتائج كارثية للجائحة وحرب أوكرانيا، رفع البنوك المركزية الفائدة، نزوح الأموال من الأسواق الناشئة، انكماش قد يفضي إلى ركود تضخمي، تفاقم أزمة الدين العام للدول، حالات إفلاس، دول يصيبها التعثر وتضع يدها على أموال المودعين، حكومات تبحث فرض ضرائب على الودائع واستهلاك الوقود، وأخرى تفشل في الحصول على قروض مع زيادة المخاطر. وسط كلّ الأزمات الاقتصادية المتلاحقة يقف أصحاب الأموال والمدخرات، حائرين مع الانهيار الجاري في الأصول الخطرة والعملات الرقمية، يسألون: ماذا نفعل في ظل تلك الأزمات التي لا تتوقف، ما الذي يجب أن يفعله صاحب المال حتى لا تتآكل أمواله وتتبخر بسبب التضخم وسعر الفائدة السلبية؟ وجاءت الإجابة «استثمروا في الأصول والذهب ولا تحتفظوا بالسيولة النقدية في وقت الأزمات»، وهذه أهم نصيحة يقدمها أصحاب الثروات للمدخرين وأصحاب الأموال، والأصول كثيرة، شراء أراضٍ وعقارات، حيازة أسهم في شركات رابحة تدر عوائد سنوية، شراء ذهب وفضة ومعادن نفيسة، أما السيولة النقدية فإنّ النصيحة هي الابتعاد عنها مؤقتاً لأنّ التضخم يأكلها يوماً بعد يوم خاصة إذا ما حصل المدخر على سعر فائدة عن أمواله المودعة في البنوك يقل عن معدل التضخم السائد في السوق، أو تراجعت قيمة العملة التي يستثمر بها أمواله. من بين هؤلاء إيلون ماسك، أغنى أثرياء العالم، إذ يمتلك ثروة تفوق 200 مليار دولار، والذي يقدم نصيحته: «كمبدأ عام، من الأفضل عموماً امتلاك أشياء مادية مثل منزل أو أسهم في الشركات التي تعتقد أنها تصنع منتجات جيدة، بدلاً من العملات عندما يكون التضخم مرتفعاً».

نصيحة أخرى تأتي من الملياردير الأميركي راي داليو، الذي يرى أنّ الاحتفاظ بالكثير من الأموال نقداً قد لا يكون من الحكمة هذه الأيام في ظل ارتفاع التضخم. ولذا ينصح بالابتعاد عن حيازة «الكاش»، قائلاً إنّ الأسهم تبدو في وضع أسوأ من «الكاش». وداليو لمن لا يعرفه هو مؤسس «بريدج ووتر Bridgewater Associates» أكبر صندوق تحوط في العالم.

أما النصيحة الثالثة فقد جاءت من الملياردير المصري نجيب ساويرس الذي يرى أنّ الذهب لا يزال ملاذاً آمناً جيداً، في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الحالية. ماسك وداليو وساويرس يمتلكون ثروات تزيد عن ميزانيات عدة دول، ويديرون أموالاً تفوق احتياطيات الدول العربية مجتمعة إذا استبعدنا ثروات دول الخليج، ولذا يجب النظر إلى نصائحهم جيداً.

متفرقات اقتصادية

الدجاج العابر للحدود يُغرق أسواق العراق

بغداد ـ **احمد عبد**

تتزايد مخاوف منتجي الدواجن في العراق من تعرض مشاريعهم لضربة مضاعفة بفعل الخسائر التي تكبدوها إثر تراجع الإنتاج الناجم عن تفوق أعداد كبيرة من الدجاج وفتح الحكومة باب الاستيراد، ما ينذر بتسريح عشرات الآلاف العاملين في القطاع، بينما تؤكد الحكومة أنه لم يكن أمامها سوى فتح الباب للطيور المستوردة لسد الفجوة الكبيرة في السوق.

ويواجه العراق تراجعاً حاداً في إنتاج الدواجن بعد نحو عامين على تعافٍ كبير شهدته البلاد في هذا القطاع. ما دعا الحكومة إلى الإعلان في الأسبوع الأول من إبريل/ نيسان، عن فتح باب استيراد الدواجن من جميع البلدان ما عدا الدول التي تصاب بالأمراض الوبائية، التي يُمنع الاستيراد منها لفترة معينة لحين انتهاء موجة الأمراض الوبائية فيها. وأشار حسين في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى وجود عمليات تهريب غير شرعية تدخل إلى العراق كما هو حال كافة البضائع الأخرى، وأن العراق تأثر كثيراً من استيراد الدواجن، مما أدى إلى تدهور قطاعات الإنتاج المحلي وتعرض المربين إلى الخسائر كبيرة.

ولفت إلى أن فتح باب الاستيراد من الخارج تسبب في حرمان الكثير من العاملين في هذا القطاع من وظائفهم، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح أكثر من 750 ألف عامل في هذا القطاع.

في مقابل تبرير الحكومة فتح باب الاستيراد لعدم كفاية المنتج المحلي، قال عمار الجبوري، وهو صاحب مشروع دواجن، إن غياب دعم الدولة وغلاء وقود مولدات الطاقة الكهربائية، فضلاً عن رفع أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية، أدى إلى نفوق أعداد كبيرة من طيور الدواجن.

تذبذب معروض السلع في الأسواق يدفع الحكومة للاستيراد (Getty)

نسبة الفقر ترتفع إلى نحو 30% من إجمالي السكان (فرانس برس)

تونس: رفع الفائدة يفاقم صعوبات الاقتراض

رفع البنك المركزي الأميركي لنسبة الفائدة يزيد أزمات تونس المالية ويقلل فرص حصولها على قروض خارجية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يضع قرار البنك المركزي الأميركي، رفع سعر الفائدة بنسبة 0,75%، تونس في مواجهة تداعيات ارتفاع ديونها الخارجية في حال الخروج إلى السوق المالية العالمية لتعبئة موارد الموازنة. وتحتاج تونس إلى تعبئة موارد خارجية لا تقل عن 4 مليارات دولار من أجل تمويل الموازنة، بحسب ما هو مرسّم في قانون المالية، في ظرف يتم فيه تصاعد قيمة الدولار إزاء العملة المحلية وباقي العملات المعتمدة في سلة الديون التونسية.

ورغم اعتماد تونس على عملية البورو في أغلب معاملاتها التجارية، إلا أن رفع البنك المركزي الأميركي نسبة الفائدة للمرة الثانية على التوالي في غضون أشهر، يزيد من صعوبات البلاد المالية نتيجة الخسائر التي قد تتكبدها من تحويل العملة الأساسية للمداخيل لفائدة الدولار، من أجل سداد أقساط الدين الدولاري المستوجبة.

عموماً، لا تصنف تونس من بين البلدان دولارية التعامل في المنطقة العربية، ما يحدّ من تأثيرات كل القرارات الأميركية المالية على هيكلة ديونها، رغم توجه السلطات في أكثر من مناسبة إلى طلب الضمان الأميركي للحصول على قروض خارجية. ويقول الخبير المالي الدولي أشرف العيادي، إنّ انعكاسات رفع الفائدة لا يؤثر على الدين الخارجي التونسي، باعتبار أنّ أغلب الدين الذي حصلت عليه البلاد كان بنسبة فائدة ثابتة، ما يحدّ من مخاطر الزيادة في خدمة الدين الخارجي. غير أن العيادي أكد لـ«العربي الجديد» أن تونس تحتاج إلى تمويلات خارجية كبيرة من أجل تمويل الموازنة، تحتاج تونس إلى 4 مليارات دولار من أجل تمويل الموازنة

بينما تتجه أغلب أسواق المال نحو شراء السندات الأميركية ذات المردودية العالية، ما يزيد من صعوبات الحصول على قروض من السوق المالية بنسبة فائدة مقبولة. وأضاف العيادي أنّ المقرضين الدوليين قد يعرضون على البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية وتعثّر مالي، ومن بينها تونس، قروضا بنسبة فائدة مشطة قد تصل إلى رقمين، مشيراً إلى أنّ ذلك سيرفع الدين الخارجي التونسي إلى مستويات قياسية. ولفت المحلل المالي إلى أنّ أغلب مداخيل تونس المتأتية من تحويلات المغتربين أو التصدير مداخيل بالعملة الأوروبية الموحدة «اليورو»، بينما تسدد البلاد الجزء الأكبر من الديون وخدمة القروض بالدولار، ما قد يزيد من الضغوطات على مخزون العملة الصعبة في حال ارتفاع سعر الدولار في المدة المقبلة. ويمثل دعم الدول الكبرى للبلاد أمراً مهماً من أجل إبرام اتفاق سريع مع صندوق النقد الدولي، فيما تسير الأمور المالية نحو الأسوأ بسبب التعثر المالي وانعدام استقرار الوضع السياسي. في السياق، يرى الخبير الاقتصادي أيمن الوسلاتي، أنّ زيادة الفائدة لها تداعيات على عجز الميزان التجاري لتونس الذي توسّع في الأشهر الأخيرة بشكل لافت، مدفوعاً بارتفاع أسعار البترول والمواد الغذائية في السوق العالمية. وقال الوسلاتي لـ«العربي الجديد» إنّ قطاع التصدير التونسي يعتمد على عملة اليورو بشكل أساسي، بينما تورّد البلاد حاجياتها الأساسية من الطاقة والغذاء بالدولار الذي سترتفع قيمته مقابل اليورو مع مواصلة البنك المركزي الأميركي التدرج في رفع نسبة الفائدة إلى نهاية العام الحالي، وهو ما ينعكس مباشرة عجزاً على ميزان المدفوعات للبلاد

> تحتاج تونس إلى 4 مليارات دولار من اجل تمويل الموازنة

تحقيق

حكايات مؤلمة حول الغلاء والفقر في مصر

روايات عديدة يحكيها مصريون حول الفقر والغلاء، إذ لم تعد الرواتب تكفي احتياجاتهم البسيطة في ظل الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع الضرورية والخدمات، وفي المقابل وبدلاً من أن تساند الحكومة المواطنين في هذه المحنة أقدمت وزارة التموين على إلغاء بطاقات الدعم عن مئات الآلاف خلال الأيام الماضية، كما اتجهت الدولة نحو إجراءات تقشفية ستضغط أكثر على ملايين الفقراء بهدف الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي

القاهرة ـ **عادل صبري**

بعد لحظات من التفكير على مفترقات سوق التعاون بشارع الأهرامات بالجيزة، هرولت السيدة فجاة، تجاه بائعة الخضار، ومدت يدها لتلتقط حبات من البامية، ثم أعادت حساباتها، لتعيد ما التقطته إلى مكانه، وتتجه إلى ناحية أخرى، كي تأخذ حزمة من الملوخية، رخيصة الثمن. دفعت سامية السيد 10 جنيهات لنصف كيلوغرام ملوخية، وهي تدقق في ما تبقى من مصروف البيت، قبل أن تسعى من جديد، بين أروقة السوق لتستكمل مشترياتها، مستهدفة إعداد وجبة مناسبة لظروفهم وتكفي أسرتها الصغيرة، بما لا يزيد عن 60 جنيهاً. فالسيدة التي تعمل بإدارة التربية والتعليم منذ ربع قرن، لا يتعدى دخلها الشهري مع راتب زوجها الموظف 5 آلاف جنيه (الدولار= نحو 18,76 جنيهاً)، تعد في عرف الحكومة والمصريين، من الأسر المتوسطة، التي لطالما حظيت بمكانة اجتماعية، مكنتها من الحصول على مؤهل عال، والتوظف في الدوائر الرسمية، والعيش بمنطقة عُدّت، منذ سنوات، ملاذاً للطبقة الوسطى العليا، من أساتذة الجامعات وكبار الموظفين والعاملين بالفنادق وشركات السياحة. الآن عجت المنطقة بالباعة الجائلين، فارتضى السكان وجود سوقيات شعبية في الشارع وبمداخل العمارات، بعدما اشتدت الأزمات بالجميع. وأصبحت مختلف الطبقات تبحث عن السلع الرخيصة، التي يوفرها الفقراء القادمون من الأحياء الشعبية والمحافظات القريبة. يتعايش الجميع في ظل عشوائية طاغية، على مضض، فالحاجة دفعت كلاً منهم إلى الآخر. تشرح سامية السيد، أسباب ترددها في الشراء، بأن الميزانية التي تشمل كل دخل الأسرة، لم تعد تكفي حاجتها الأساسية، وأصبحت مهمة اختيار عناصر الوجبة الرئيسية مشكلة كبيرة، فتتردد أمام دفع مبلغ لا يمكنها تجاوزه، وسلع ارتفعت أسعارها بشكل مخيف. توضح المواطنة المصرية أنّ أسعار الخضروات انخفضت خلال الأسبوع الماضي، مع ارتفاع حرارة الجو، التي تجبر البائعين على خفض السعر، ليتخلصوا من المخزون اليومي، مع ذلك اختارت الملوخية، ليس لأنها أرخص من البامية فحسب، بل لأنها يمكن أن تطبخها مع قطعة صغيرة من اللحم، وكيلو من الأرز وطبق من سلطة الخضروات. وأضافت: «هذه الوجبة ستكلفني 100 جنيه، بزيادة 40 جنيها عن الميزانية المقدرة للغداء فقط، مع ذلك تظل أكلة البامية أعلى من تكلفة وجبة الملوخية بكثير».

وجبات الفقراء

وجبة المواطنة التي تنتمي للشريحة المتوسطة للدخل، التي تضم نحو 60% من السكان، كانت لوقت قريب، الوجبة الشعبية للفقراء، إذ يعيش 30%، من أصل 103 ملايين نسمة تحت خط الفقر، و4,5%، في فقر مدقع، وفقاً لتقارير رسمية، مع ذلك تعد الآن وجبة فاخرة، من الصعب توفيرها في ظل أوضاع دفعت الأسر المتوسطة، إلى أن تناضل يومياً من أجل تحمل أعباء الحياة الأساسية، مثل الغذاء والسكن والملابس. أصبح العلاج من وسائل الرفاهية والإنفاق على التعليم من العلامات الفارقة، التي تحدد المستوى الاجتماعي للأسر، في وقت اختفت فيه مجانية التعليم، ويواصل الجميع الدراسة عبر الدروس الخصوصية، ويدفع البعض نحو التعليم الخاص. وبات الغذاء يمثل أكبر حصة من نفقات الأسر المعيشية، مع ارتفاع أسعار مكونات الوجبات بصورة شبه يومية. فالغلاء يتزايد بمعدلات قياسية للشهر الرابع على التوالي.

سجل الجهاز المركزي للمحاسبات ارتفاعا في أسعار السلع والخدمات، بنحو 13,5% لشهر مايو/ أيار الماضي، بالنسبة لنفس الشهر من العام الماضي وبزيادة 9 % عن إبريل/ نيسان 2022. ارتفعت الزيوت والدهون 45,9%، والخبز والحبوب 41,7%، والخضروات، 33,5% والألبان والجبن والبيض، 24,5%. كما ارتفعت الملابس والأحذية 7,9%، والسكن 8,5%، والرحلات والخدمات الثقافية 54,1%.

تبحث الأسر عبر وسائط التواصل الاجتماعي، عن التخفيضات التي تقدمها مراكز تسوق حديثة، تحصل على البضائع من المنتج للمستهلك مباشرة، واعتادت بعض المحلات ربط تخفيضاتها، مع صرف الرواتب شهريا. يتابع بعضهم بقلق، استمرار حالة الحرب الروسية في أوكرانيا التي تحملها الحكومة المصرية تواتبع موجات الغلاء التي تشهدها البلاد، فلاحظوا انخفاضاً ملحوظاً في أسعار الزيوت والسكر والألبان عالمياً، وغلاءها محلياً.

أكد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» الصادر في 3 يونيو/ حزيران الجاري، تراجع أسعار الزيوت والألبان، بنسبة 5,3%، وانخفاض السكر والقمح بمعدلات طفيفة، عن شهر إبريل/ نيسان الماضي، بينما تأتي الأنباء في مصر بما لا تشتهي الأنفس، فقد قفزت الأسعار في نفس الفترة، للخبز والحبوب، والزيوت وغيره.

عجز الريف عن توفير احتياجاته

ظاهرة غلاء الأسعار لم تعد تفرق بين المدن والقرى، في بلد ما زال 65% من سكانه يعيشون في المناطق الريفية، وبعض مدنه لا تحسب على الحضر بالمعايير الدولية.

ولم يكن غريباً أن ترصد «العربي الجديد» نمواً في أعداد المراكز التجارية على طرقات مصر - إسكندرية الزراعي، والمنصورة، والعاشر من رمضان، لتصبح أسواقاً تجارية، يقبل عليها أهل القرى، والمناطق الصناعية، الباحثين عن العروض الرخيصة للأطعمة والمشروبات، بعدما أصبح الريف غير قادر على توفير احتياجات سكانه، لارتفاع تكاليف الزراعة وتربية الطيور والحيوانات وندرة الأرض الزراعية. تستورد مصر نحو 98% من حاجاتها من الزيوت، و65% من الأغذية، واللحوم والأسماك، في وقت ارتفعت فيه الأسعار لمستويات غير مسبوقة منذ عام 1961، كما ذكرت تقارير «الفاو» الأسبوع الماضي. أصبح المشهد ضبابياً، ليس في الداخل فحسب، بل أصاب العالم بأسره، منذ عام 2020، مع تداعيات وباء كورونا، وزاد حدة بعد اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا. تأثرت مصر بشدة باضطرابات أسعار الغذاء والبترول، ومع تراجع قيمة الجنيه ارتفعت أسعار العقارات والمأكولات والملابس والرحلات، بنسب تتراوح ما بين 30% إلى 54%. وأدت قرارات للبنك المركزي، التي تستهدف الحفاظ على الدولار، بوقف الواردات من الخارج وقصرها على السلع الاستراتيجية للدولة إلى توقف آلاف المصانع لعدم قدرتها على توفير مدخلات الإنتاج، والعملة الصعبة، وعدم قدرة الشركات على العمل، في ظل تضخم متواصل بلا سقف.

ويلقي خبراء باللوم على الحكومة في تبديد ميزانية الدولة مع 145,5 مليار دولار قروضاً لمشروعات قومية، غير ضرورية، لا تحقق الأمن الغذائي والاجتماعي، الذي يحتاجه جميع المصريين.

التضخم يلتهم الدخول

تتوقع خبراء مال أن يتراوح التضخم ما بين 15% إلى 17%، نهاية العام الجاري، بينما يأمل صندوق النقد الدولي أن يتوقف عند 7,5%، عام 2022، ليرتفع إلى 11% عام 2023، ومن يملكون سيارة منذ عام 2015، أو يدفع أكثر من 20 ألف جنيه شهرياً لتعليم أولادهم بمدارس خاصة. هذه التصفية في قوائم مستحقي الدعم، الثالثة من نوعها على مدار 5 سنوات، بدأت بحذف ملاك السيارات ومرتفعي الرواتب، وتبعها تقليص لكميات السلع والخبز.

جاء القرار المباغت ليضيف أعباء على ملايين الأسر، التي لم يعد لديها خيار لمواجهة أعباء الحياة، إلا بطلب السفر، والعمل بأجور زهيدة في الخارج، وتعليم أبنائها بمدارس خاصة، مع تدهور التعليم العام، بينما تعمل الحكومة على رفع أسعار كافة الخدمات والسلع التي تنتجها، منذ فترة طويلة.

قررت الحكومة رفع أسعار مياه الشرب، بنسبة تتراوح ما بين 36% إلى 46%، اعتباراً من يوليو/ تموز المقبل. وتعهدت الحكومة بعدم رفع أسعار الكهرباء، للعام الثالث، في وقت تؤكد فيه تقارير وزارة الكهرباء، أنّ الكهرباء لا تحصل على أي دعم من الموازنة العامة منذ سنوات، وحسب تصريحات سابقة لوزير الكهرباء الدكتور محمد شاكر، ونظام الشرائح المطبق حالياً، فإنّ كبار المستهلكين يدفعون الفرق بين خسائر البيع للمستهلكين من الشرائح الدنيا والتكلفة الفعلية للإنتاج بشركات الكهرباء.

كما تخطط الحكومة لرفع أسعار الوقود، بعد رفعها سعر الغاز، مع استهلاك الشهر الجاري، بما دفع مواطنين إلى تبادل منشورات، عبر صفحات التواصل الاجتماعي يطالبون فيه رئيس الدولة، بأن يشاركهم في حل مشكلتهم في إدارة ميزانية الأسر.

كتبت سيدة مصرية وصفاً تفصيلياً بنفقاتها اليومية، في استغاثتها لرئاسة الجمهورية، تبين فيها أنها زوجة تدير أسرة بسيطة لموظف ولديها طفلان، تنفق الأسرة 200 جنيه، على فاتورة الكهرباء، و100 جنيه للغاز و100 للمياه، وتنفق 70 جنيها تدبر بها 3 وجبات يومياً، ويحصل كل فرد على 5 جنيهات فقط كمصروف لليد، منهم رب الأسرة، و15 جنيها للمواصلات، بما يعادل 4800 جنيه، لا تقدر الأسرة على توفيرها شهرياً.

> تراجع الزيوت والألبان عالمياً وتواصل ارتفاعها بالأسواق المحلية

موجات ارتفاع الأسعار لا تتوقف (Getty)

تقليص الدعم رغم غلاء

تكافح الأسر المصرية للتعايش مع الغلاء المتصاعد، بينما ألغت وزارة التموين بطاقات الدعم عن مئات الآلاف من المصريين خلال الأيام الماضية. ادعت الوزارة أنها تسعى إلى تخفيف فاتورة الدعم الحكومي، عن شرائح اجتماعية قادرة على تحمل النفقات. تأتي تصرفات الحكومة مواكبة لتعليمات صندوق النقد، حيث تسعى إلى الحصول إلى قرض جديد منه بقيمة 3,5 مليارات دولار، لتوظيفه في مواجهة ارتفاع تكاليف استيراد القمح والطاقة.

وأكد مستشار وزير التموين عمر مدكور في تصريحات صحافية، أن حذف البطاقات، سيطبق على نحو 500 ألف من المصريين المسافرين للخارج، لأكثر من 3 أشهر متصلة، أو من يتجاوز راتبه 9600 جنيه (500 دولار)،

10 شركات مخالفة للفاتورة الإلكترونية

أكد رئيس مصلحة الضرائب المصرية، رضا عبدالقادر، أنه تمت إحالة 10 شركات لم تلتزم بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية من المرحلة السادسة منها إلى النيابة، مؤكدا الاستمرار في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد الشركات غير الملتزمة، لافتا إلى ان تاريخ الالزام للمرحلة السادسة لمنظومة الفاتورة الالكترونية بدأ في 15 فبراير/ شباط 2022. وقال عبدالقادر، ان الشركات العشر التي تمت إحالتها للنيابة مسجلة بمأمورية الشركات المساهمة بالقاهرة صدر بشأنها قرار بالانضمام للمرحلة السادسة للمنظومة، ولم تلتزم بالانضمام، لافتا إلى انه قبل اتخاذ القرار تم التواصل معها وإرسال عدة مراسلات لتحذيرها.

مؤشرات الأسواق

الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد، على انخفاض مؤشر السوق العام 235,9 نقطة ليبلغ مستوى نحو 7177 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 3,18 في المائة. وتم تداول 210,8 ملايين سهم عبر 14490 صفقة نقدية بقيمة 56,4 مليون دينار كويتي (نحو 203,04 ملايين دولار أميركي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 153,02 نقطة ليبلغ مستوى 5608,66 نقاط بنسبة انخفاض بلغت 2,6 في المائة عبر تداول 125,12 مليون سهم من خلال 6250 صفقة نقدية بقيمة 14,5 مليون دينار (نحو 50,7 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 273,6 نقطة ليبلغ مستوى 7944,4 بنسبة انخفاض بلغت 3,33 في المائة عبر تداول 85,7 مليون سهم في 8240 صفقة بقيمة 41,9 مليون دينار.

عُمان

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان ارتفاعا في نهاية الربع الأول من العام الجاري بنسبة 19 بالمئة ليبلغ 17 مليارا و940 مليون ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حيث بلغ نحو 15 مليارا و70 مليون ريال عماني. وذكرت وكالة الأنباء العمانية أمس، نقلاً عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أن المملكة المتحدة جاءت في صدارة الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان بنهاية الربع الأول من العام الجاري باستثمارات إجمالية بلغت قيمتها 8 مليارات و495 مليوناً و700 ألف ريال عماني، تلتها الولايات المتحدة الأميركية بقيمة مليارين و666 مليوناً و500 ألف ريال عماني. واستحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 11 ملياراً و807 ملايين و600 ألف ريال عماني في الربع الأول من هذا العام، محققاً نمواً بنسبة 21,8 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

الإمارات

قال المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط لدى «فيريتاس تكنولوجيز» رمزي عيتاني، إنّ 48% من شركات قطاع الخدمات المالية في الإمارات تواجه تأخراً في تدابير أمن بياناتها مقارنة بتحولها الرقمي. وبلغ المتوسط في جميع الصناعات الأخرى نسبة 39%. إذ إنّ العديد من شركات الخدمات المالية على مستوى العالم لا تدير بياناتها كما ينبغي؛ وذلك بحسب نتائج دراسة حديثة أجرتها الشركة؛ وفقاً لصحيفة الرؤية. وأفاد عيتاني أنّ شركات قطاع الخدمات المالية تعاني من عدم القدرة على مواكبة وتيرة تدابيرها الأمنية أكثر من تلك العاملة في معظم القطاعات الأخرى، مؤكداً أنّ إنشاء صناعة مبنية على جمع واستخدام بيانات حساسة للغاية خاصة بالعملاء، هي سلاح ذو حدين. وتستطيع شركات الخدمات المالية الاستفادة من مجموعة واسعة من بيانات العملاء القيمة لتقديم خدمات مخصصة واستكشاف تدفقات إيرادات جديدة، غير أنه إذا وقعت هذه البيانات في الأيدي الخطأ، فقد تتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها.

طاقة

تتخوف دول العالم من مواجهة جديدة في توليد الكهرباء خلال الشتاء الجاري، بسبب احتمال عرقلة روسيا إمدادات الوقود النووي للمحطات الكهربائية في أميركا وأوروبا. وفي حال حدوث سيناريو كهذا، فإن سعر رطل اليورانيوم ربما يرتفع من 60 إلى 200 دولار

معضلة توليد الكهرباء

دول كبرى تتحسب لأزمة... وخطر قادم من روسيا

بوتين في اجتماع مع المدير العام لشركة روساتوم اليكسي ليخاتشيف (Getty)

لندن ـ **موسى مهدي**

تصاعدت المخاوف في كثير من دول العالم من أزمة كهرباء في الصيف، حتى وصل الأمر بدول كبرى مثل أستراليا إلى أن تطلب من السكان خفض استهلاك الكهرباء تجنّبا لانقطاع التيار، في حين عادت دول كبرى أخرى مثل ألمانيا إلى استخدام محطات التوليد التي تعمل بالفحم الحجري وتراجعت عن سياسات الطاقة النظيفة. وفي دولنا العربية، بدأت دول مثل العراق الاستعداد مبكرا لمواجهة أزمة انقطاع التيار. وتخشى دول أوروبية كبرى انقطاع الكهرباء بسبب نقص الإمدادات، خاصة الغاز والسولار والمازوت، على خلفية استمرار الحرب في أوكرانيا، التي أدت إلى نقص كبير في الطاقة في أوروبا بسبب نقص الغاز الروسي، وتعتبر ألمانيا والسويد وبريطانيا أكثر الدول التي ستعاني من الظلام في الفترة القادمة، وخاصة مع دخول الشتاء المقبل. وحسب فرانس برس، ستتخذ ألمانيا إجراءات طارئة لتأمين إمداداتها من الغاز في مواجهة انخفاض الكميات الروسية المسلّمة، بما في ذلك زيادة استخدام الفحم، كما أعلنت الحكومة أمس الأحد. وقالت وزارة الاقتصاد في بيان «بهدف تقليل استهلاك الغاز، يجب استخدام كميات أقل من الغاز لتوليد الكهرباء، وبالتالي، سيتعين استخدام محطات الطاقة العاملة بالفحم بشكل أكبر». وتأتي هذه الخطوة رداً من الحكومة الألمانية على إعلان شركة «غازبروم» الروسية خفضاً في شحنات الغاز عبر خط أنابيب نورد ستريم، على خلفية المواجهة بين الدول الغربية وروسيا في سياق الحرب في أوكرانيا. ويعد هذا القرار بمثابة تحول في مسار خطط الحكومة الألمانية، التي تضم عدداً كبيراً من المدافعين عن البيئة، والتي تعهدت بالتخلص التدريجي من الفحم بحلول العام 2030. وعلّق وزير الاقتصاد روبرت هابيك في بيان «إنه أمر مرير، لكن من الضروري تقليل استهلاك الغاز». وتشمل حزمة الإجراءات، التي أعلنت عنها ألمانيا أمس الأحد، نظام «مزاد» لبيع الغاز للصناعيين، ما سيسمح، وفقا لبرلين، بخفض الاستهلاك في قطاع التصنيع الألماني. وفي بريطانيا، أعلنت الحكومة قبل أيام أنها معرضة لخطر انقطاع الكهرباء عن ملايين المنازل في البلاد، خاصة في فصل الشتاء. وقالت الحكومة إنه بسبب أزمة إمدادات الطاقة والكهرباء سيصار إلى العودة إلى محطات الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري. ووفق الأرقام الرسمية، فإن هناك 6 ملايين منزل معرض لانقطاع التيار في المملكة المتحدة بسبب أزمة الطاقة ونقص الإمدادات. وعلى الرغم من تراجع المخاوف من انقطاع التيار الكهربائي في شرق أستراليا، مع عودة حوالي ثلث الطاقة الكهربائية من محطات تعمل بالفحم إلى الخدمة بعد توقفها في الأسابيع القليلة الماضية، فإن الشركة المشغلة قالت إن أزمة الكهرباء لم تنته بعد. ويواجه شرق أستراليا ذو الكثافة السكانية العالية أزمة في الطاقة منذ منتصف مايو/أيار، حين أوقفت حوالي 25 بالمئة من المحطات التي تعمل بالفحم وتنتج 23 ألف ميغاواط بسبب الصيانة أو الانقطاعات المفاجئة، والتي تفاقمت بسبب تعطل إمدادات الغاز وارتفاع أسعار الفحم والغاز العالمية. ودعا وزير الطاقة الأسترالي السكان في ولاية «نيو ساوث ويلز»، وهي الولاية التي تضم أكبر مدن البلاد سيدني، قبل أيام، إلى إطفاء الأضواء في مواجهة أزمة تتعلق بالطاقة. وقال كريس باون إنه يتعين على المواطنين عدم استخدام الكهرباء لمدة ساعتين مساء كل يوم إذا «كان لديهم خيار» لفعل ذلك. وأضاف أنه «واثق» من أن بالإمكان تجنب انقطاع الكهرباء. يأتي هذا بعد أن غلّ العمل في السوق الرئيسي في أستراليا لبيع الكهرباء بالجملة بسبب الارتفاع في الأسعار. وفي فرنسا، أفادت وكالة بلومبيرغ بأن تكلفة الكهرباء في فرنسا قفزت بشكل كبير، الأمر الذي زاد من مشاكل الغاز في أوروبا، حيث يسبب انخفاض الإنتاج من المحطات النووية ضغطا كبيرا على السوق. ووفقا لبيانات بلومبيرغ، فإن المفاعلات النووية الفرنسية تعمل حاليا بأقل من نصف طاقتها الكاملة، حيث أنتجت قبل أيام كمية من الكهرباء أقل مما اعتادت إنتاجه في الوقت ذاته من العام، منذ عام 2008 على الأقل. وتستورد فرنسا، التي جعلت الموجة الحارة التي تجتاحها عملية تبريد أسطولها من المفاعلات النووية أمرا صعبا، الكهرباء الخاصة بها من الدول المجاورة لها مثل المملكة المتحدة، التي كانت هي نفسها على مدى التاريخ تستورد منها الكهرباء الخاصة بها. وتواجه عملية توليد الكهرباء من شركة الكهرباء الفرنسية الكتريسيتي دو فرانس (إي دي إف) التابعة للدولة، أكبر منتج للطاقة الذرية في القارة، صعوبات في ظل الصيانة المطولة لأسطولها المتقادم، ما يسبب زيادة اعتماد القارة على الغاز الذي يعاني أصلا من نقص في المعروض. وقد تحتاج الشركة الآن إلى استيراد الكهرباء من الدول المجاورة في فصل الشتاء، ما سيشكل عبئا على الإمدادات الأوروبية ويثقل كاهل المستهلكين بتكاليف أعلى. وتوقعت هيئة الطاقة الكهربائية في السويد ارتفاع أسعار الكهرباء في الشتاء المقبل كما حصل في الشتاء الماضي، ما قد يضطرها إلى قطع الكهرباء. وفي الهند، أدت موجة الحر الشديدة هذا العام إلى زيادة الطلب على الكهرباء، بعد ارتفاع الطلب على أجهزة تكييف الهواء، كما أدى رفع جميع القيود المتعلقة بوباء كورونا عن النشاط الصناعي والانتعاش الاقتصادي إلى دفع الطلب على الكهرباء إلى مستويات قياسية في إبريل/نيسان الماضي. ويواجه قطاع الكهرباء في الهند حاليا أسوأ أزمة منذ أكثر من 6 سنوات، إذ اجتاحت موجة الحر مساحات شاسعة من جنوب آسيا، ما تسبّب في انقطاع التيار على نطاق واسع. وبات حل أزمة الكهرباء في جنوب أفريقيا تحديا كبيرا يواجه الحكومة، مع تزايد تدهور الأوضاع وانقطاع التيار الكهربائي وارتفاع أسعار الوقود. وتبذل على قدم وساق جهودا حثيثة لحلّ أزمة الكهرباء في البلاد، عبر التوسع في إنشاء محطات الطاقة الشمسية من خلال تحفيز القطاع الخاص على إنشاء المحطات من دون الحاجة إلى إصدار تراخيص. لا يتوقف أمر أزمة الكهرباء حول العالم، خاصة في أوروبا، على تراجع إمدادات الطاقة خاصة الغاز، بل ظهرت مشكلة أخرى تتمثل في مخاوف من حدوث موسكو إمدادات الوقود النووي. وحتى الآن، يجري التركيز على الأخطار التي تواجه القوى الغربية من الحرب الروسية في أوكرانيا وتداعيات العقوبات المالية، من زوايا الأزمات التي نشأت بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والغذاء، ولكن قلقاً ظهر لدى واشنطن وحلفائها من احتمال أن تشهر روسيا سلاح «الوقود النووي»، المشغل الرئيسي لمولدات الطاقة النووية والمستخدم بكثافة في توليد الكهرباء في كل من أوروبا وأميركا والعديد من دول المنطقة العربية، خاصة مصر وتركيا. وحسب تقرير لمركز «سياسات الطاقة العالمية "بجامعة كولومبيا الأميركية في نيويورك، فإن الكونغرس الأميركي يناقش كيفية التعامل مع احتمال عرقلة إمدادات الوقود النووي الروسي لمحطات توليد الكهرباء النووية، خاصة إذا قررت موسكو استخدام الوقود النووي سلاحا جديدا إلى جانب الغاز والنفط في الحرب الروسية على أوكرانيا. ويرى تقرير مركز «سياسات الطاقة العالمية» أنه يمكن أن تشعل روسيا أزمة جديدة في توليد الكهرباء بالدول الغربية، وهنالك مخاوف من أن تستخدم هذا السلاح في الشتاء المقبل، خاصة أن هنالك قلقا من استمرار الحرب مدة أطول من العام الجاري. وتعتمد 32 دولة في العالم على روسيا في إمدادات الوقود النووي وبنسب متفاوتة، خاصة بعض الدول الأوروبية التي تخوض مواجهة رئيسية مع أوروبا، حيث تعتمد فرنسا بنسبة 69% على الطاقة النووية الروسية، وهنغاريا بنسبة 46%، وفنلندا بنسبة 34%، والسويد بنسبة 31%.

> دول كبرى تطلب من السكان خفض استهلاك الكهرباء تجنبا لانقطاع التيار

على الجانب الآخر من الأطلسي، تعتمد أميركا بنسبة 20% من الكهرباء على التوليد النووي، ولا يستبعد خبراء أن تؤدي أي عرقلة في إمدادات الوقود النووي الروسي إلى ارتفاع جنوني في أسعار الغاز الطبيعي، البديل المثالي في توليد الكهرباء.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الطاقة تهدد رئيس البرازيل

يواجه الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو، معركة صعبة للفوز بولاية رئاسية ثانية في الانتخابات الرئاسية المقررة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بسبب ارتفاع معدلات التضخم في البلاد. وأعلنت شركة الطاقة الوطنية «بتروبراس» أنها سترفع سعر البنزين بنسبة 5,18 بالمائة والديزل 14,26 بالمائة، اعتبارا من يوم السبت. وهو ما سيقود إلى زيادة الغضب الشعبي تجاه الرئيس. وعزت «بتروبراس» قرار رفع الأسعار الى الحرب الروسية على أوكرانيا.

الولايات المتحدة من كبار المتضررين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

رغم أنّ الولايات المتحدة ستكون من بين كبار الدول المتضررة من عرقلة موسكو إمدادات اليورانيوم الخام في العالم، إلّا أنّها ستفتح فرصاً تجارية واسعة لشركاتها التي تملك الخبرات التقنية في مجال معالجة اليورانيوم لصالح الدول، التي تعاني من نقص الوقود النووي لمفاعلاتها. كما أنّ أزمة إمدادات اليورانيوم ستفتح الباب مجدداً أمام إمكان ترك آسيا الوسطى، الغنية باليورانيوم والمعادن والطاقة، النفوذ الروسي، وما إذا كانت واشنطن ستعمل على محاصرة نفوذ موسكو في أفريقيا. يذكر أنّ أسعار الغاز التي تضاعفت خلال 2022 بسبب حرب أوكرانيا، ربما ستجبر العديد من الدول على اللجوء إلى استخدام التوليد النووي في تغذية شبكات الكهرباء، وربما العودة لاستخدام الفحم كما في ألمانيا. وقال نائب رئيس معهد الطاقة النووية جون كوتيك، لنشرة «إي أن أن» التي تهتم بأخبار اليورانيوم واستثماراته، إن استخدام اليورانيوم في توليد الطاقة الكهربائية يواصل الارتفاع في العالم، وإنّ استخداماته في توليد الطاقة النظيفة بلغت 10% من الإجمالي، وهو بهذه النسبة يمثل ثاني أكبر مصدر لتوليد الطاقة التي لا تعتمد على الوقود الأحفوري. ورغم أنّ الرقم قد لا يرتفع خلال العام الجاري، لكنّ كوتيك لاحظ أنّ هنالك رغبة لدى دول العالم في بناء المزيد من محطات توليد الكهرباء عبر المفاعلات النووية خلال العقود المقبلة.

رغبة في بناء مزيد من محطات توليد الكهرباء عبر المفاعلات النووية (Getty)

بيتكوين تنهار... والمستثمرون يهربون

بيتكوين كابوس مرعب لفقراء السلفادور (Getty)

انهارت عملة بيتكوين في تعاملات مذعورة من قبل المستثمرين الباحثين عن مخرج من الخسائر، فقد تراجعت العملة الافتراضية الأبرز بيتكوين في التعاملات الصباحية، أمس الأحد، دون مستوى 20 ألف دولار للجلسة الثانية على التوالي، وسط مخاوف من هبوط أكبر خلال الأسبوع الجاري. يأتي تراجع «بيتكوين» بالتزامن مع موجة نزوح رؤوس الأموال من الاستثمارات عالية المخاطر كالعملات المشفرة، وأسواق الأسهم والسندات، والتحوط بشراء الدولار تخوفاً من ركود أميركي. وتراجع سعر وحدة «بيتكوين» بنسبة 5,17 بالمائة أو 1000 دولار إلى 18,339 دولارا للوحدة. وبلغت القيمة السوقية للبيتكوين في التعاملات المبكرة أمس 349,9 مليار دولار، نزولاً من ذروتها التاريخية البالغة 1,25 تريليون دولار في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. بينما بلغت القيمة السوقية للعملات الافتراضية كافة حول العالم في التعاملات الصباحية، أمس الأحد، 853,8 مليار دولار، نزولاً من ذروتها التاريخية البالغة 3 تريليونات دولار في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. ومن المتوقع أن تواصل العملات المشفرة تراجعها خلال تعاملات هذا الأسبوع، خصوصاً أنّ الدولار يواصل الارتفاع وسط تهافت استثماري على أصول «الملاذات الآمنة».

(الأناضول)

بريطانيا تواجه أكبر إضراب للقطارات

لندن ـ **العربي الجديد**

قال رؤساء اتحادات نقابات عمال السكك الحديدية ومحطات المترو في بريطانيا مساء السبت إنهم سيجرون آخر محادثاتهم مع الحكومة البريطانية لتفادي الدخول في أكبر إضراب عمالي في بريطانيا منذ 3 عقود. وحسب صحيفة ذا غارديان البريطانية فإنّ نحو 40 ألف عامل في السكك الحديدية سيدخلون في إضراب يبدأ غداً الثلاثاء ويستمر الأربعاء والخميس والسبت. وسيعطل الإضراب نصف قطارات السكك الحديدية في بريطانيا وقطارات المترو في لندن. وانتقد رئيس حزب العمال البريطاني المعارض، كير ستارمر، القريب من النقابات العمالية في بريطانيا سلوك الحكومة. وقال في خطاب ألقاه أمس الأحد: «الوزراء يصبون الزيت على النار». وترى «ذا غارديان» أنّ هنالك بعض التقدم في المحادثات التي جرت بين نقابات العمال والشركات التي تدير شبكة خطوط السكك الحديدية في الأيام الماضية. لكن يبدو أنّ الوقت تأخر على معالجة ملف زيادة الأجور الذي يقف حجر عثرة أمام الوصول إلى تسوية مالية بين النقابات العمالية والشركات. وقال الأمين العام للاتحاد النقابي، ميك لينش، حسب ما نقلت وكالة فرانس برس، إن نقاشات جرت في الأسابيع الأخيرة مع هيئة البنى التحتية لشبكة السكك الحديد وشركات القطارات والمترو في لندن، لكنّه أشار إلى عدم التوصل إلى «تسويات قابلة للتطبيق».

فوضى المواصلات تتواصل في لندن والموظف يعاني (Getty)

ويلتزم التحرك مع أحداث كبرى مرتقبة، ولا سيما مهرجان الموسيقى في غلاستونبوري والامتحانات الرسمية. ومن المتوقع أن يؤدي التحرّك إلى اضطرابات على صعيد حركة النقل، لكنّ الاتحاد دافع عن قراره محمّلاً المسؤولية للحكومة المحافظة وقرارها اقتطاع مليارات الجنيهات الإسترلينية من ميزانية شبكة النقل.

وشدّد الاتحاد على أن القطاع شهد إلغاء وظائف كثيرة، كما أن أجور من تبقى من عمال لم تعد تكفيهم بسبب ارتفاع التضخم الذي بلغ أعلى مستوى له منذ 40 عاماً. وقال لينش: «في مواجهة هذا الهجوم الكبير» على العاملين في القطاع لا يمكن لاتحاد نقابات عمّال السكك الحديد والنقل البري والبحري أن يقف متفرجاً. وتابع: «لذا، نؤكد أنّ الإضراب المقرر في 21 و23 و25 يونيو/حزيران سيحصل».

من جانبها توقعت «ريل ديليفري غروب» وهي هيئة تمثل الشركات المشغلة لقطارات النقل والشحن أن يتأثر بالإضراب «ملايين الأشخاص» وتعهّدت بأن تحاول تشغيل أكبر قدر من الخدمات لكنّها حذّرت من «اضطرابات كبرى سيتعذّر تجنّبها».

رؤية

العرب أمام بدائل مستحيلة لقمح أوكرانيا

عبد التواب بركات

تخلى العرب كرها وطوعا عن سياسات الاكتفاء الذاتي من القمح منذ مطلع الخمسينيات وبالتزامن مع بزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمى ولاعب أساسي في المنطقة العربية وبديل للمستعمر البريطاني.

في البداية، قدمت أميركا القمح للحكومات العربية مجانًا، حتى قضت على مقومات إنتاجها الزراعي الجاد والقائم على تحقيق الكفاية من القمح والمحاصيل الاستراتيجية، ثم امتنعت عن تقديم القمح مجانًا دون ثمن.

وعندما منع العرب البترول عن الغرب في حرب أكتوبر 1973، رد هنري كسينجر وزير الخارجية الأميركي بقوله، سنعطيهم بكل قطرة بترول حبة قمح. ومنعت الإدارات الأميركية المتعاقبة الاكتفاء الذاتي من القمح في المنطقة العربية. ووضعت معادلة البترول في مقابل القمح، وأجهضت محاولات عربية متكررة للاكتفاء من القمح حفاظًا على معادلة التوازن بين البترول والغذاء.

واستسلم العرب للواقع الجديد. فلا تنتج الدول العربية مجتمعة سوى 38 بالمئة من احتياجاتها من القمح، وتستورد 62 بالمئة. فتنتج أقل من 26 مليون طن، وتستورد نحو 43 مليون طن، ما يمثل 20 بالمئة من كمية القمح المتاحة في السوق الدولية.

مع بداية الحرب الأوكرانية في 24 فبراير الماضي، توقفت واردات القمح من روسيا ومن أوكرانيا، وهما الدولتان اللتان توفران ثلث القمح المتاح للتجارة العالمية. وأصيبت الحكومات العربية بالصدمة، لأن 60 بالمئة من وارداتها من القمح تأتي من الدولتين المتحاربتين. وتفضل الحكومات العربية شراء القمح من روسيا وأوكرانيا عن الولايات المتحدة لسببين.

الأول، هو انخفاض سعر القمح من الدولتين والذي يتناسب مع الجودة المنخفضة عن جودة القمح من الدول الأخرى. في العادة يقل سعر القمح الصادر من منطقة البحر الأسود عن القمح الصادر من الولايات المتحدة وكندا بما يتراوح بين 50 إلى 100 دولار في الطن الواحد.

الثاني، هو انخفاض تكاليف الشحن البحري للقمح من روسيا وأوكرانيا إلى النصف تقريبًا، بالمقارنة بتكاليف الشحن البحري من المناشئ البعيدة في كندا والولايات المتحدة. بعد الحرب زادت أسعار النفط إلى 110 دولارات للبرميل، ما أدى إلى زيادة تكلفة شحن طن القمح من الولايات المتحدة إلى 70 دولارا، في مقابل 40 دولارا من روسيا وأوكرانيا.

حاليا تتراجع فرص انتهاء الحرب في أوكرانيا، وتتعدم إمكانية تدفق القمح من روسيا بسبب الحصار الغربي، ومن أوكرانيا حتى نهاية العام الحالي على أقل تقدير حيث يستخدم بوتين القمح الأوكراني كسلاح لابتزاز الغرب وفك الحصار.

وفشلت محاولات الأمم المتحدة وتركيا في تصدير 20 مليون طن من الحبوب محاصرة في الصوامع في أوكرانيا عبر الموانئ، بسبب تخوف الأوكرانيين من هجوم روسي بحري بعد إزالة الألغام البحرية. وفشلت محاولات فرنسا تصدير الحبوب من أوكرانيا بالسكك الحديدية إلى رومانيا بسبب بطء النقل واختلاف عرض عجلات القطارات في الدولتين.

تحاول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إيجاد بدائل لأوكرانيا لتلبية احتياجات الدول العربية من القمح، باعتبارها المتضرر الأكبر من الحرب، لضمان عدم تعاطفها مع روسيا، ولتجنيبها اضطرابات شعبية يمكن أن تندلع بسبب أزمة خبز ظهرت مؤشراتها في أكثر من دولة. ولكن ما هي فرص نجاح الفكرة؟!

طالب الرئيس الأميركي، جو بايدن، الهند بتصدير القمح للدول العربية كبديل سريع للقمح الأوكراني. وفي محاولة لدعم الحليف الأميركي، قال رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، إن بلاده قادرة على إطعام العالم وسد الفجوة التي خلفتها الحرب في أوكرانيا. وأن حكومته يمكن أن تصدر 10 ملايين طن للأصدقاء في مصر والجزائر ولبنان والمغرب وتونس.

تعاقدت مصر بالأمر المباشر لشراء نصف مليون طن. ولكن في اليوم التالي لإبرام الصفقة، أعلنت الهند حظر صادرات القمح بسبب الجفاف وتراجع الإنتاج المحلي في موسم الحصاد الجديد الذي يبدأ هذا الشهر. القرار كان له تأثير نفسي على سوق القمح، حيث ارتفعت الأسعار في نفس اليوم بأكثر من 50 دولارا للطن.

وكذلك على بايدن الذي صُدم بقرار مودي، وعبر عن غضبه أمام قمة المجموعة الرباعية، كواد، في طوكيو، والتي تضم بجانب الولايات المتحدة اليابان وأستراليا والهند، بقوله إنهم يمرون بساعة مظلمة في تاريخهم المشترك بسبب غياب بدائل للقمح في ظل الصراع الروسي الأوكراني. وأصدر البيت الأبيض بيانا قال فيه إن مودي لم يعلن عن موقف رافض ضد روسيا.

وزير المالية الفرنسي، برونو لومير، زار القاهرة في نهاية مارس الماضي، يعني بعد شهر من بداية الحرب، لكسب مصر ضد روسيا، ومن هناك أعلن بثقة أن فرنسا ستقف إلى جانب مصر وستضمن حصولها على احتياجاتها من القمح خلال الأشهر المقبلة في ظل تسبب الحرب بأوكرانيا عن قطع الصادرات.

وحتى لا تتراجع فرنسا عن وعدها، أصدر رئيس الوزراء المصري بيانا قال فيه إن مصر ستعتمد على فرنسا لتدبير احتياجاتها من القمح، وإن مصر تعول على علاقاتها الاستراتيجية مع فرنسا في تأمين إمدادات القمح. ونظرا لأن رطوبة القمح الفرنسي عالية لدرجة تهدد سلامة القمح. غضت مصر الطرف عن اشتراطات نسبة الرطوبة في القمح والتي يجب ألا تزيد عن 13 بالمئة.

وأصدرت وزيرة التجارة والصناعة المصرية، نيفين جامع، قراراً برفع نسبة الرطوبة المسموحة بالقمح المستورد لتصل إلى 14 بالمئة لتلبي مواصفات القمح الفرنسي. وقامت مصر بشراء كمية كبيرة من القمح الفرنسي بلغت 240 ألف طن، وهي أكبر عملية شراء لمصر منذ أكثر من عام، حيث لا تفضل مصر شراء القمح الفرنسي بسبب الرطوبة العالية.

ولكن وعود وزير المالية الفرنسي لم تكن كرما ولا مجانا، حيث كشف تجار عن أن سعر الشحنة وصل إلى 466 دولارا للطن، وهو ضعف ما كانت تدفعه مصر في شحنات القمح الفرنسي العام الماضي، ما يمثل عبئا لا تطيقه الموازنة المصرية المثقلة بالقروض وفوائد الديون. المشكلة لم تتوقف عند السعر المضاعف للقمح الفرنسي. بعد الشحنة الأولى والوحيدة لمصر، وبحسب رويترز، تعرضت فرنسا، أكبر منتج للقمح في الاتحاد الأوروبي، لأسوأ موجة حر وجفاف منذ عام 2011، وتسببت في اضطراب أسواق القمح الأوروبية.